المملكة الأردنية الهاشمية

التقرير الإحصائي السنوي لأعمال لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2021

إعداد: مديرية التطوير المؤسسي

قسم المتابعة والتقييم

الموقع الإلكتروني للوزارة على شبكة الإنترنت

www.mosd.gov.jo

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين "حفظه الله تعالى"

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد "حفظه الله تعالى"

محتويات التقرير

الموضوع	الصفحة
كلمة وزير التنمية الاجتماعية.	5
منهجية إعداد التقرير السنوي.	6
نشأة وزارة التنمية الاجتماعية وتطورها.	7-9
الإطار الاستراتيجي لوزارة التنمية الاجتماعية 2017-2021	10-13
المهام الرئيسة لوزارة التنمية الاجتماعية.	14
الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية.	15-17
إحصائيات الموارد البشرية.	18-19
الهيكل التنظيمي.	20
الموازنة ومصادر التمويل.	21
أصحاب العلاقة وطبيعة العلاقة مع كل منهم.	21
قائمة الشركاء/ المتعاملين.	22
أبرز إنجازات أعمال وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية.	23-24
إنجازات مديرية سجل الجمعيات.	25
إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات.	26
إنجازات مديرية الجمعيات.	27
إجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر.	28-29
إنجازات مديرية الأسرة والحماية.	30-31
إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي.	32-33
إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء.	34-35
إنجازات مديرية الشؤون القانونية.	36
إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات.	37
إنجازات مديرية الأبنية والمساكن.	38
إنجازات مديرية التطوير المؤسسي.	39-40
إنجازات مديرية الشؤون الادارية.	41
إنجازات مديرية الموارد البشرية.	42
إنجازات مديرية الموارد المالية.	43
إنجازات مديرية الإتصال.	44-45
إنجازات وحدة الرقابة الداخلية.	46
إنجازات وحدة خدمة الجمهور.	47
إنجازات وحدة مكافحة التسول.	48
أبرز التحديات التي تواجهة عمل وزارة التنمية الاجتماعية.	49
ابرز التطلعات المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية خلال عام 2022.	49

كلمة معالي وزير التنمية الاجتماعية

انطلاقاً من دور وزارة التنمية الاجتماعيـــة في تقديـــم الخدمات للمواطنين وطالبيها من مختلف شرائـــح المجتمع، وإستجابـة لرؤيـة سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين "حفظة الله تعالى"، واستناداً للتشريعات الناظمة لعملها، وخططها. فإن الوزارة مناط بها مهام وأدوار متمثلة في حماية ورعاية الفئات المسـتضـعفة وتنمية المجتمعات المحلية وتنظيم العمل التطوعي وتفعيلة ومكافحة الظواهر السـلبية التي تضـر بالفرد والأسرة والمجتمع بما في ذلك ظاهرة التسول.

وبمناسبة مرور خمسة وستون عاماً على نشأة الوزارة، يسعدني أن اقدم لكم التقرير السنوي للوزارة للعام 2021 الذي يتضمن مجموعة من الانجازات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بطبيعة عملها.

وفي الختام اتوجة بالشكر الجزيل والعرفان لكافة العاملين في الوزارة وشركاؤها على جهودهم المبذولة في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا في خدمة وطننا الحبيب والأستمرار في تحقيق المزيد من الانجازات والتطوير والتحسـين والنهوض بمسـتوى الخدمات المقدمة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وزير التنمية الاجتماعية

أيـمن ريـــاض المفلـح

منهجية إعداد التقرير الإحصائي السنوي:

اعتمدت منهجية صياغه التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2021 على النهج التشاركي بإشراك كافة الوحدات الإدارية في مركز الوزارة، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- رصد منجزات الوحدات الإدارية لعام 2021 من خلال إدخال البيانات من قبل الوحدات الإدارية على نظام الإنجازات الإلكتروني بشكل شهري، والمرتبطة بمؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج والمشاريع.
- تدقيق البيانات المدخلة على نظام الإنجازات الإلكتروني ومراجعتها واجراء التعديلات عليها بالتنسيق والتعاون مع الوحدات الإدارية في مركز الوزارة.
- صياغه مسودة تقرير إنجازات الوزارة لعام 2021 الذي اشتمل على المحتويات التاليه: كلمة الوزير، نشأة الوزارة وتطورها، إطارها الاستراتيجي، مهامها الرئيسة، خدماتها، إحصائيات الموارد البشرية، هيكلها التنظيمي، الموازنة ومصادر تمويلها، الشركاء، أبرز الإنجازات مصنفه حسب مجالات عمل وحداتها الإدارية، التحديات، والتطلعات المستقبلية.
- عرض التقرير على الوحدات الإدارية في مركز الوزارة للحصول على التغذية الراجعة وإجراء التعديلات اللازمة وفقاً للتغذية الراجعة من قبل هذه الوحدات، تمهيداً للحصول على الموافقة المبدئية والسير بإجراءات اعتماده حسب القنوات الرسمية.
- إصدار قرار رسمي بإعتماد التقرير من قبل معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- نشر التقرير على المستوى الداخلي للوزارة من خلال إرساله لكافة الموظفين عبر البريد الإلكتروني الرسمي، والمستوى الخارجي من خلال نشرة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة وإرساله لكافة الجهات الشريكة من مؤسسات حكومية وغير حكومية.

نشأة وزارة التنمية الاجتماعية وتطورها

- بدأ العمل الاجتماعي في الأردن تطوعياً من خلال الجمعيات الخيرية التي تشكلت في الفترة (1912-1935) بموجب قانون الجمعيات العثماني؛ لأسباب ظاهرها اجتماعي (التكافل الاجتماعي).
- بعد تأسيس الدولة الأردنية في بداية العقد الثاني من عشرينيات القرن الماضي، سجلت العديد من الجمعيات الخيرية بموجب قانون الجمعيات الأردني لعام 1936 لدى رئاسة الوزراء.
- بعـد نيل الأردن لإستقلالـه عام 1946، أنشئت إدارة خاصـة للشؤون الاجتماعيـة في وزارة الداخلية عـام 1948 للتصدي لظاهرة الهجرة الداخلية، وآثارها السلبية.
- عام 1951 نقلت إدارة الشؤون الاجتماعية من وزارة الداخلية إلى وزارة الصحة، ورفعت إلى دائرة عرفت آنذاك بدائرة الشؤون الاجتماعية، وتمثل دورها في: الحد من هجرة المواطنين من الريف إلى المدن، رعاية الأحداث الجانحين، وتقديم المساعدات للفقراء.
- عام 1956 صدر قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 14 لسنة 1956وتعديلاته، ونصت المادة الثالثة منه على غاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: "**توفير الضمان الاجتماعي الشامل والكفاية الإنتاجية، وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر، وتنظيم استثمارهم**".
- عام 1956 كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تطبق قانونها من خلال دوائرها التنظيمية التالية: دائرة الرعاية الاجتماعية لتنفيذ مهمة تقديم المساعدات وتنظيم النشاط الاجتماعي الأهلي ورعاية الأسرة، دائرة الإنشاء التعاوني، دائرة العمل، ودائرة الإصلاح الريفي لتنفيذ مهمة نهوض المجتمعات المحلية.
- عام 1963 أصبحت دائرة الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تضم الأقسام التالية: مراقبة السلوك ورعاية الأحداث، شؤون التأهيل، النشاط الأهلي والتمويل، والإغاثة.
- عام 1965 ألحق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل معهد الخدمة الاجتماعية على أثر صدور نظامه رقم 138 لسنة 1965.
- عام 1965 أوكلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مهمة حملة محو الأمية وتعليم الكبار بموجب نظامها رقم 120 لسنة 1965.
- عام 1966 صدر قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33)، وفي عام (1968) صدر قانون الأحداث رقم (24) .
- خلال الفترة عام 1970 – 1997 تعرض الإطار المؤسسي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتغيير بموجب النظم ذوات الأرقام (70 لسنة 1970، 36 لسنة 1980، 24 لسنة 1991، 21 لسنة 1997).
- عام 1975 تغير اسم الوزارة من الشؤون الاجتماعية والعمل إلى التنمية الاجتماعية والعمل، وفي عام 1979 إنفصلت التنمية الاجتماعية عن العمل، وأصبحت الوزارة تعرف باسم التنمية الاجتماعية.
- بتاريخ 2003/4/16 عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إعادة هيكلتها؛ أسفرت عن شكل جديد لبنيتها المؤلف من الوحدات الإدارية التالية: مديرية الأسرة والأمن الاجتماعي، مديرية تنمية المجتمع، مديرية

التخطيط والتقويم، مديرية الإتصال والعلاقات العامة، مديرية الشؤون الإدارية والمالية، وحدة الرقابة الإدارية والمالية والفنية، وحدة المشاريع السكنية للفقراء.

- بتاريخ 2005/11/6 قامت وزارة التنمية الاجتماعية مرة أخرى إلى إعادة هيكلتها؛ أسفرت عن إحدى عشر (11) مديرية مركزية هي: مديرية تنمية المجتمع، مديرية الأسرة والطفولة والمرأة ومديرية الرقابة، مديرية الإتصال والتوعية المجتمعية، مديرية التعاون الدولي، مديرية الدراسات والتخطيط، مديرية الأبنية والخدمات، مديرية شؤون المعوقين، مديرية الديوان، مديرية تنمية الموارد البشرية، ومديرية تنمية الموارد المالية.
- في النصف الثاني من عام 2006 أعدت وزارة التنمية الاجتماعية مشروع جديد لهيكلتها، نفذته بالتعاون مع وزارة إصلاح القطاع العام وبموجب هذا المشروع، أصبح تنظيم وزارة التنمية الاجتماعية، يتألف من عدة وحدات إدارية، أبرزها المديريات المركزية، التالية: الديوان، الأسرة والحماية، شؤون الأشخاص المعوقين، تعزيز الإنتاجية، الفقر والتكافل الاجتماعي، الجمعيات والهيئات الاجتماعية، التثقيف والتوعية المجتمعية، تنمية وإدارة الموارد البشرية، الشؤون الإدارية، الشؤون المالية، الأبنية والمساكن، التخطيط والتطوير المؤسسي، والدراسات والمعلومات.
- عام 2008 إصدار قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته، والذي تضمن تأسيس سجل وطني موحد لتسجيل الجمعيات وإنشاء صندوق لدعم الجمعيات.
- بتاريخ 2010/6/21 عملت الوزارة على مراجعة هيكلها التنظيمي ومهام وحداتها التنظيمية الذي تكون من المديريات والوحدات الإدارية التالية: وحدة الرقابة الداخلية، وحدة العلاقات العامة والإعلام، مديرية السياسات والإدارة الاستراتيجية، وحدة الشؤون القانونية، مديرية الأسرة والطفولة، مديرية الدفاع الاجتماعي، مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، مديرية الجمعيات، مديرية الأبنية والمساكن، مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الموارد البشرية، ومديرية الشؤون الإدارية، مديرية الموارد المالية.
- عام 2014 إصدار قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 والذي استحدث تدابير غير السالبة لحرية الحدث، واستحدث محاكم مختصة للأحداث وكذلك إدارة لشرطة الأحداث.
- عام 2015 صدر نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (117) لسنة 2015 الذي نصت المادة (3) فيه على تكوين الهيكل التنظيمي للوزارة من المديريات والوحدات الإدارية التالية: مديرية سجل الجمعيات، مديرية صندوق دعم الجمعيات، مديرية الجمعيات، مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، مديرية الأسرة والحماية، مديرية الأحداث والأمن المجتمعي، مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، مديرية الشؤون القانونية، مديرية السياسات والإستراتيجيات، مديرية الأبنية والمساكن، مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الشؤون الإدارية، مديرية الموارد البشرية، مديرية الموارد المالية، مديرية الإتصال، وحدة الرقابة الداخلية، وحدة خدمة الجمهور، وحدة مكافحة التسول، ومديريات التنمية الاجتماعية الميدان.
- عام 2017 إصدار قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة 2017، والذي تضمن إستحداث منظومة لرصد ومعالجة حالات العنف.

- عام 2017 إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017)، والذي أكد على أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم الطبيعية مع التوجه للحد من الخدمات المؤسسية الإيوائية.
- عام 2018 تبني الوزارة لنهج التحول الإلكتروني في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتبسيط الإجراءات ورفع مستوى الشفافية في تقديم خدماتها.
- عام 2019 أطلقت الوزارة ضمن خطة التحول الإلكتروني (8) خدمات الكترونية.
- عام 2020 تم اعداد وتنفيذ خطة جاهزية إستمرارية أعمال الوزارة للتعامل مع أزمة كورونا والتي ركزت على إدامة عمل الوحدات التنظمية بالحد الأدنى من الموظفين وبما يضمن تقديم الخدمات الرئيسة وخاصة خدمات الفئات المحتاجة للحماية والرعاية وإيصال المساعدات للأسر الأشد فقراً والمتضررة من جائحة كورونا.
- عام 2021 إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2022-2026، وكذلك إعداد مشروع إعادة هيكلة الوزارة.

الإطار الاستراتيجي لوزارة التنمية الاجتماعية 2017-2021

الرؤيــة:

وزارة متميزة داعمة لمجتمع آمن ومستقر عمادة الأسرة يحقق العدالة الاجتماعية.

الرسالــة:

الإرتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي، وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، من خلال رسم السياسات الاجتماعية والأطر التشريعية المتكاملة وتوظيف المعلومات والمعرفة لتوفير الخدمات الاجتماعية المتميزة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية القائمة على بنية مؤسسية متطورة وكوادر بشرية متخصصة ومؤهلة تعزز عملية التنمية المستدامة.

القيم المؤسسية:

1- التميز والإبداع.
2- الشفافية والمساءلة.
3- العمل بروح الفريق.
4- التشاركية.
5- العدالة وتكافؤ الفرص.

الأهداف الاسترتيجية والقطاعية والوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها:

الأهداف الوطنية

حددت رؤية الأردن 2025 الأولويات الاســتراتيجية الخاصــة بالمجتمع والخدمات الاجتماعية والقطاع الحكومي بشــكل عام، حيث حددت وثيقة الرؤية (14) أولوية إســتراتيجية مرتبطة بأعمال وزارة التنمية الاجتماعية، وللوزارة دور في تحقيقها مع الشركاء وتشمل هذه الأولويات:

1. تطوير الخدمات الحكومية.
2. تشجيع العمل التطوعي.
3. بناء وتطوير أنظمة إستهداف موحدة تساعد في تخفيض نسب الفقر.
4. تعزيز الإحترام للفئات المستضعفة والمهمشة.
5. دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشاركوا في جميع أنشطة المجتمع.
6. توفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

7. توسيع الإنتفاع والتمكين والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
8. زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع.
9. الإهتمام بكبار السن.
10. تحسين دور الأسر من خلال تعزيز الأبوة والأمومة.
11. تعزير الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية.
12. تحسين وإتاحة الحصول على السكن اللائق للفقراء.
13. تعزيز التنمية المحلية.
14. تعظيم الإستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع إحتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر.

الأهداف القطاعية

شملت الأهداف القطاعية الخاصة بالمجتمع والحماية الاجتماعية كما وردت في البرنامج التنفيذي التنموي (2016– 2019) والمحدث لغاية عام 2021، ثلاثة أهداف رئيسية وعشرة أهداف فرعية:

الأهداف الرئيسية

1. حماية الأفراد وأسرهم من الأخطار التي قد تواجههم خلال دورة حياتهم وحدوث التغييرات الهيكلية في مجتمعاتهم المحلية.
2. النهوض بمستوى التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية.
3. تحفيز المؤسسات والشركات والقطاع الأهلي والخاص والتطوعي على تولي مسؤولياتها الاجتماعية.

الأهداف الفرعية

ويتفرع عن هذه الأهداف القطاعية الأهداف الفرعية التالية:

1. تكامل سياسات الحماية الاجتماعية ومأسسة خدماتها على المستوى الوطني.
2. تعزيز وتمكين الأسرة للإطلاع بأدوارها.
3. توفير خدمات الحماية الاجتماعية وبالجودة العالية.
4. تأهيل ودمج الأحداث.
5. الحد من ظاهرة التسول.
6. توفير الخدمات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
7. توفير الرعاية الإيوائية لكبار السن.
8. توفير خدمات الرعاية البديلة.
9. مهننة العمل الاجتماعي بكافة مستوياته.
10. مأسسة المسؤولية المجتمعية.

وأشارت وثيقة أولويات عمل الحكومة للعامين (2019–2020) إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية كنهج لتعزيز دولة التكافل الاجتماعي.

كما تضمنت الخطة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019– 2025) أهداف قطاعية أخرى ذات صلة بطبيعة عمل الوزارة، تمثلت في الأهداف القطاعية التالية:

1. تقدم الحكومة خدمات أساسية شاملة وعالية الجودة بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين ضمن أسرهم ومجتمعاتهم.
2. تنفيذ برامج رعاية وحماية اجتماعية كفؤة.
3. مهننة العمل الاجتماعي في الأردن.

وحددت الخطة الاستراتيجية لبدائل دور الإيواء للمراكز الحكومية والخاصة المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، هدف وطني متمثل في: إيجاد بيئة أفضل تتسم بالشمول وسهولة الوصول من خلال إنهاء وتحويل المنظومة الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وضمان وجود الخدمات والأنظمة التي تمكنهم من العيش ضمن أسر أو أماكن ذات طابع أسري أو بدائل عيش مستقلة تحترم حقوقهم وتلبي احتياجاتهم وتضمن دمجهم في المجتمع وتعزز من مشاركتهم في شتى مناحي الحياة إلى أقصى حد ممكن.

الأهداف الاستراتيجية

بناءً على التزامات الأردن الدولية والتوجهات والرؤى الوطنية والأهداف القطاعية قامت وزارة التنمية الاجتماعية وبالتشاور مع شركائها بمراجعة جميع هذه التوجهات وقامت بتحديد الأهداف الاستراتيجية الستة التالية ضمن إستراتيجيتها للأعوام (2017 – 2021):

1. **تطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية:** يشكل هذا الهدف محوراً هاماً في أعمال الوزارة ويصب مباشرة في تحقيق رؤيتها في الوصول لمجتمع آمن مستقر من خلال توفير أطر تشريعية وتنظيمية وسياسات حديثة ومتكاملة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بما في ذلك تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين، مع التركيز على ضمان توفر الأطر القانونية التي تعمل على تمكين الفئات المستهدفة كالمرأة والشباب وذوي الإعاقة والحفاظ على حقوقهم.
2. **تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز:** جاء هذا الهدف للمساهمة في تحقيق الغاية الوطنية الرامية لتعزيز الإدارة الحكومية وتحسين مستوى الخدمات من خلال السعي الدائم نحو التميز، والتركيز على التطوير المؤسسي للوزارة، وتحسين خدماتها، ودمج النوع الاجتماعي في الأداء المؤسسي للوزارة، ورفع قدرات العاملات والعاملين، والإستفادة المثلى من الشراكات، ضمن تطبيق متكامل وشامل لنموذج التميز.
3. **تطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها:** يشكل هذا الهدف أهمية كبرى من حيث ضمان توفير خدمات اجتماعية متميزة، والإرتقاء بمستوياتها وتحسين البيئة المكانية المناسبة لتقديم

الخدمات الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي، بحيث تساهم خدمات الوزارة المتنوعة بتعزيز الحماية الاجتماعية.

4. **تنظيم العمل التطوعي وتفعيله:** يشكل تنظيم العمل الاجتماعي والتطوعي والتوعية بأهميته وضرورة توسيعه والإرتقاء فيه، وزيادة فئات وأعداد المتطوعات والمتطوعين في مختلف المجالات وتجذير ثقافة التطوع في المجتمع هدفاً من أهداف الوزارة بحيث يسهم العمل التطوعي مستقبلاً في دعم منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية واستدامتها.
5. **المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة:** جاء هذا الهدف للمساهمة في تمكين المجتمعات المحلية وجعلها أكثر أمناً وإستقراراً وتعزيز تماسكها ومرونتها وتطويرها بشكل مستدام مع التركيز على المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة الأمن السكني للفقراء، وحماية الأسرة بشكل أساسي يعد هدفاً هاماً تحقيقه يسهم بشكل مباشر في تحقيق رؤية الوزارة.
6. **تطوير وبناء الشراكات ومأسستها وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الاجتماعي:** جاء هذا الهدف متوافقاً مع التوجهات الوطنية نحو تعزيز التشاركية بما في ذلك الشراكات الخاصة بالنوع الاجتماعي وتكامل الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية في مجال الخدمات والحماية الاجتماعية.

المهام الرئيسة لوزارة التنمية الاجتماعية:

غاية الوزارة كما وردت في المادة الثالثة من قانون تأسيسها(رقم 14 لسنة 1956) وتعديلاته، هي: "توفير الضـــمان الاجتماعي الشـــامل، والكفاية الإنتاجية، وتنســـيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر وتنظيم استثمارهم مورد إنتاج الدولة وهو الثروة الآدمية". حيث تتمحور المهام الرئيسة للوزارة في المهام التالية:

1. تنمية المجتمعات المحلية والاستفادة من الإمكانات المتاحة في المجتمع.
2. تنظيم العمل الاجتماعي التطوعي وتفعيل دور المشـــاركة الأهلية لتلبية لاحتياجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية.
3. المحافظة على تماسك الأسرة، وحمايتها من التصدع والتفكك وتوفير الخدمات المؤسسية للمحتاجين من أفرادها.
4. المساهمة بالحد من أخطار الجريمة والانحراف ومعالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها.
5. توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية للمحتاجين بهدف دمجهم في المجتمع.
6. المساهمة في تمويل المشاريع التنموية.

وبناء على مهام الوزارة المشارإليها أعلاه، فإن لها دورين رئيسين، هما:

1. **الدور الرعائي:** المتمثل في تقديم خدمات الرعاية للأفراد المســتضــعفين والفئات المهشــمة، مثل: الأيتام، الأحداث، ذوي الإعاقة، كبار السن، النساء المعنفات، وضحايا الاتجار بالبشر.
2. **الدور التنموي:** المتمثل في المساهمة بتعزيز إنتاجية الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية والحد من الفقر من خلال تسجيل الجمعيات وتمكينها وتقديم مشاريع القروض الإنتاجية وبناء وصيانة وشراء المساكن ومراجعة التشريعات الاجتماعية وتطويرها.

الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية

مديرية شؤون الأشخاص ذوي الاعاقة
1. قرار منح ترخيص مراكز التدخل المبكر/ بموجب نظام التدخل المبكر لعام 2017 والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
2. إصدار قرار إلحاق بالمراكز الإيوائية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. إصدار قرار إلحاق بالمراكز النهارية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. إصدار قرار إلحاق في المراكز النهارية والمراكز الإيوائية في القطاع الخاص والتطوعي.
5. طلب الحصول على تخفيض أسعار تذاكر السفر للأشخاص ذوي الإعاقة.
6. طلب الحصول على تأمين صحي للأشخاص ذوي الإعاقة.
7. الحصول على التعليم والتدريب والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة.
8. طلب الحصول على إعفاء من رسوم تصريح العمل.
مديرية الاسرة والحماية
1. ترخيص مؤسسات الرعاية الإيوائية.
2. ترخيص دور الحضانات (متوفرة إلكترونيا)،
3. نقل ملكية حضانة من شخص إلى آخر/ دخول وانسحاب شريك في دار الحضانة.
4. نقل مبنى دار حضانة لمبنى جديد أو توسعة مبنى حضانة قائمة.
5. إغلاق دار حضانة بناء على رغبة المؤسسين.
6. تجديد ترخيص دور الحضانة.
7. ترخيص دار لرعاية كبار السن ايوائية.
8. ترخيص نادي نهاري لكبار السن.
9. الحاق مسن بدور الرعاية الإيوائية لكبار السن.
10. تجديد ترخيص دار لرعاية كبار السن/ ايوائية.
11. تجديد ترخيص نادي نهاري للمسنين.
12. نقل او نقل ملكية أو توسعة او اغلاق نادي نهاري للمسنين.
13. نقل او نقل ملكية او توسعة أو اغلاق دار لرعاية المسنين ايوائية ؟
14. تقديم طلب الاحتضان.
15. قرار الموافقة على تقديم الرعاية الأسرية البديلة للأطفال (التحضين).
16. الدمج الأسري/ الرعاية البديلة.
17. خدمة توفير مسكن (شراء واستئجار).
18. خدمة مساعدة زواج (شراء أثاث).
19. خدمة دعم مالي لإستكمال دراسة ودورات تدريب (من خلال الإتفاقيات المبرمه مع الشركاء)
20. خدمة تقديم المساعدات المالية الإستثنائية للخريجين.
مديرية الاحداث والامن المجتمعي
1. الحاق طفل بوالدته في مراكز الإصلاح والتأهيل/ النساء (دار الأمل).

2. الحصول على تصريح زيارة حدث لذويه في مراكز الإصلاح والتأهيل.
3. ترخيص دور حماية الأسرة.
4. توكيل محامين وتوفير الإستشارات القانونية.
مديرية تعزيز الانتاجية والحد من الفقر
1. طلب الحصول على قرض مشروع أسر منتجة وريادة الشباب.
2. إصدار قرار منحة مشروع إنتاجي تنموي (جمعية خيرية، مركز تنمية مجتمع محلي).
3. إصدار قرار منحة صندوق ائتمان (جمعية خيرية ، مركز تنمية مجتمع محلي).
4. إصدار قرار تسليم إدارة مركز تنمية المجتمع المحلي لجمعية خيرية.
5. إعداد الدراسة الاجتماعية لغايات منح التأمين الصحي للأسر الفقيرة.
6. طلب الحصول على المساعدات والمكارم الملكية.
مديرية الجمعيات
1. حل الجمعية – اختياريا.
2. مراجعة الحسابات المالية للجمعيات التي تقل ميزانيتها عن 2000 دينار
3. اعانات الجمعيات الخيرية –الدعم النقدي للجمعيات لتمكينها من تنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بتحقيق أهدافها وغاياتها.
4. تمكين الجمعيات من إنشاء وفتح مركز أو مكتب خدمات.
5. اندماج جمعيتين –أو أكثر.
6. تسهيل حصول الجمعيات والهيئات المسجلة لدى الجهات الرسمية الأخرى على إعفاء ضريبي وجمركي (متوفرة إلكترونيا للجمعيات الأجنبية).
7. تسهيل إمتلاك الجمعيات مركبة– حمولتها (4) ركاب أو أكثر – (نقل ملكية وتسجيل).
8. تسهيل تجديد رخصة مركبة حمولتها (4) ركاب أو أكثر للجمعيات.
9. تسهيل حصول الجمعيات على إعفاء من رسوم المسقفات.
10. تمكين الجمعيات والهيئات بالحصول على الموافقة لتنفيذ حملة لجمع التبرعات.
11. تسهيل تسجيل وإمتلاك الجمعيات قطع الأراضي والعقارات.
12. حصول الجمعيات على إصدار أو تجديد تصريح عمل وإذن إقامة للعاملين أو المتطوعين الأجانب (إصدار وتجديد تصريح عمل للجمعيات الأجنبية متوفرة إلكترونيا).
13. تسهيل تمكين الجمعيات من فتح حساب بنكي– (متوفرة إلكترونيا للجمعيات الأجنبية).
14. تسهيل تمكين الجمعيات من تعديل أسماء المفوضين بالتوقيع على حسابها البنكي.
15. تسهيل تعديل الأنظمة الأساسية للجمعيات.
16. مراجعة التقارير السنوية والخطة المستقبلية والموازنة التقديرية للجمعيات.
17. دراسة ومراجعة وتعديل المشاريع والبرامج والنشاطات للجمعيات.
18. إصدار توصية حول واقع عمل الجمعية القانوني والإداري والمالي.

مديرية سجل الجمعيات
1. تسجيل جمعية (متوفرة إلكترونيا).
2. تسجيل جمعية/ فرع أجنبية (متوفرة إلكترونيا).
3. تسجيل اتحاد.
4. انضمام جمعية لعضوية اتحاد.
5. إندماج الجمعيات.
6. نقل تبعية جمعية.
7. حل الجمعية/ الإختياري .
8. تعديل النظام الأساسي.
9. إصدار شهادة بدل فاقد / تالف (متوفرة إلكترونيا).
10. الحصول على الموافقة على التمويل الأجنبي.
مديرية صندوق دعم الجمعيات
1. الدعم النقدي الجمعيات.
2. دعم مشاريع الجمعيات.
مديرية الابنية والمساكن
1. طلب الموافقة على إدراج الأسرة على قوائم إنشاء وصيانة أو شراء مساكن للأسر الفقير.
2. قرار الموافقة على شراء مسكن لأسرة فقيرة.
3. قرار الموافقة على إنشاء وصيانة مسكن لأسرة فقيرة تمتلك قطعة أرض.
4. طلب الموافقة على توصيل الكهرباء للأسر الفقيرة عن طريق فلس الريف.
وحدة خدمة الجمهور
1. الحصول على إغاثة طارئة.
2. الحصول على مساعدة إستثنائية مالية/عينية.
3. تقديم شكوى /إقتراح/ ثناء.
4. الإرشاد والتوجيه.
5. خدمة ضمان حق الحصول على المعلومات.
مديرية الموارد البشرية
1. تدريب طلبة الجامعات.
2. التطوع.

إحصائيات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي:

بلغ مجموع الموظفين في الوزارة حتى نهاية عام 2021 حوالي (2574) موظف وموظفة بموجب نظام الخدمة المدنية، موزعين حسب الآتي:

- عـــــــدد الموظفين من فئة الإناث (1473) ما نسبته (57%)، في حين كان عدد الموظفين من فئة الذكور (1101) ما نسبته (43%)، والشكل التالي يوضح توزيع موظفي الوزارة لعام 2021 حسب النوع الاجتماعي:

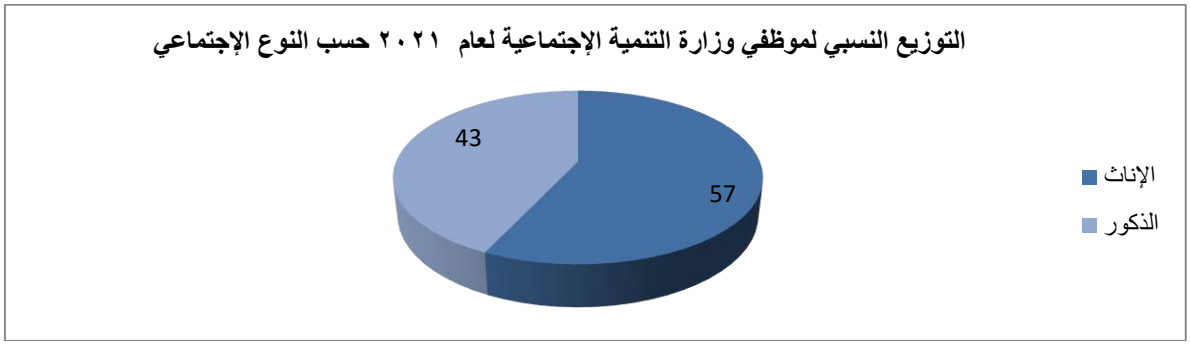

- يمثل موظفي الفئة الأولى (1089) ما نسبته (42.3%) من الموظفين، ويمثل موظفي الفئة الثانية (526) ما نســـبة(20.4 %) في حين يمثل موظفي الفئة الثالثة (952) ما نســـبته (37%) من المجموع الكلي للموظفين.

- عدد الموظفين من حملة درجة الدكتوراه (36) ما نسبته (1.4%) موظف وموظفة وعدد حملة درجة الماجستيـــــر (131) موظف وموظفة مانسبته (5 %) في حين بلغ عدد موظفي حملة درجة الدبلوم العالي (19) ما نســـبته (1%) موظف وموظفة وحملة درجة البكالوريوس (904) موظف وموظفة ما نسبته (35%) وحملة درجة الدبلوم المتوسط ودبلوم مهني (545) ما نسبته (21%) موظف وموظفة ويبلغ حملة درجة التوجيهي (266) موظف وموظفة ما نســـبته (10.3%) ودون التوجيهي (673) موظف وموظفة ما نسبته (26.1 %).

- تبين أن (359) موظف وموظفة أي مـا نســـبتـه (14%) من الموظفين يعملون في مركز الوزارة و(2215) موظف وموظفة أي ما نســـبتة (86%) يعملون في مديريات الميدان والوحدات الإدارية التابعة لها ومكاتب تنمية الاجتماعية ومكاتب الخدمة الاجتماعية ومراكز تنمية المجتمع المحلي ودور الرعاية الإيوائية والمراكز النهارية.

- وتتوزع الوحدات التنظيمية الإدارية للوزارة حســـب واقعها الهيكلي حتى نهاية عام 2021على النحو التالي: (22) مديرية ووحدة في مركز الوزارة بما في ذلك مكتب الوزير ومكتب الأمين العام ومكتب أمين عام سجل الجمعيات، ووحدات إدارية ميدانية موزعة على النحو التالي: (41) مديرية تنمية إجتماعية، (34) مكتب للتنمية الاجتماعية، (62) مركز لتنمية المجتمع المحلي منهـــا (34) تـــدار من قبـــل الوزارة بشكل مباشر والباقـــي (28) مركز يـــدار من قبل الجمعيـــــات الخيرية بموجب إتفاقيات تعاون موقعه مع الوزارة، (5) مراكز لرعاية وتاهيل الأشخاص ذوي الإعاقه (إيوائي)، (24) مركز للخدمات النهارية (المنارات ومراكز التربية الخاصة)، مركز للتأهيل المهني لذوي الإحتياجات الخاصة، مركزين لرعايـــــــة وتأهيل المتسولين، (4) دور لرعاية الأطفال المحتاجين للحماية والرعاية، (6) دور لتربية وتأهيل الأحداث، داران لحماية المرأة المعنفة فوق 18 سنة، دار لحماية ضحايا الإتجار بالبشر، (19) مكتب للخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة، (10) مكاتب للخدمة الاجتماعية في نظارات الأحداث في المراكز الأمنية، (18) مكتباً للخدمة الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، و(14) مكتباً لمراقبي سلوك في محاكم الأحداث و (14) مكاتب للخدمة الاجتماعية / في إدارة شرطة الأحداث.

الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الإجتماعية

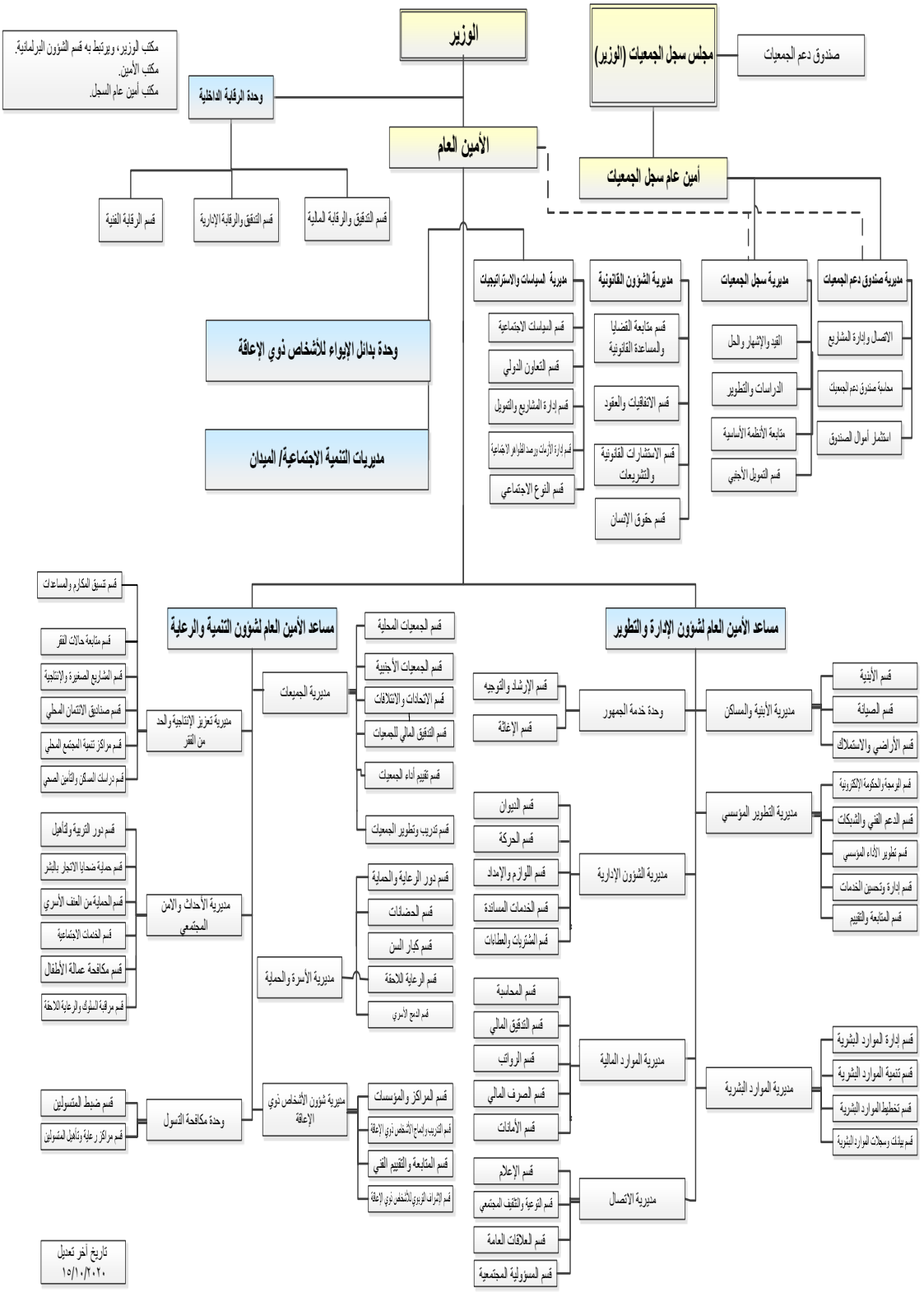

الموازنة ومصادر التمويل

المشروع	مصدر التمويل	المبلغ بالدينار الأردني
الموازنة العامة/ 2021 .	الخزينة	30614000
بروتوكول تعزيز وبناء قدرة الأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	727500
مشروع دعم اللاجئين السوريين والعراقيين	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	359815

ويوضح الشكل التالي المخصصات المالية لبرامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2021 موزعة حسب مصادر تمويلها.

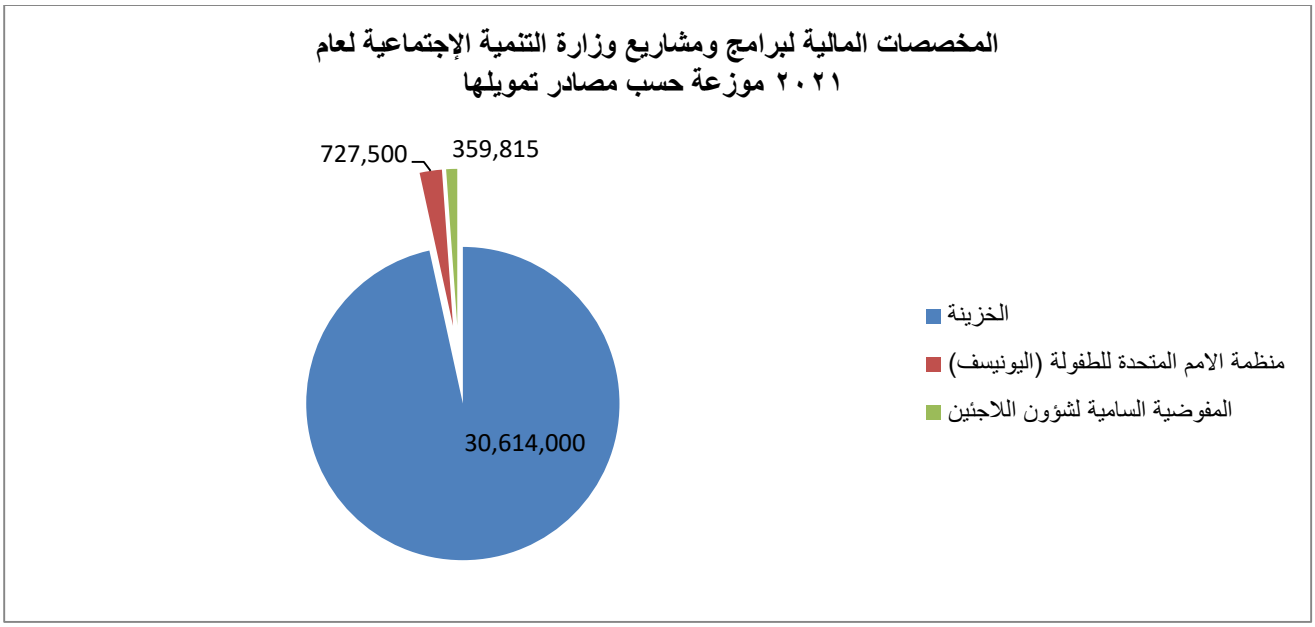

أصحاب العلاقة وطبيعة العلاقة مع كل منهم

الجهة	طبيعة العلاقة
المؤسسات الحكومية.	شركاء في تقديم الخدمات الرئيسة والمساندة وتبادل البيانات.
هيئات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولة.	شراكة إستراتيجية في تنفيذ المهام الرئيسة المتعلقة بطبيعة عمل الوزارة.
مؤسسات القطاع الخاص.	شراكة على مستوى توريد الخدمات والسلع ورفد الخبرات والتكنولوجيا الحديثة.

قائمة الشركاء/ المتعاملين:

التسلسل	الجهة	التسلسل	الجهة
.1	الديوان الملكي الهاشمي	.29	دائرة الجمارك
.2	رئاسة الوزراء	.30	المجلس القضائي
.3	مجلس النواب والأعيان	.31	وزارة التعليم العالي
.4	ديوان الرأي والتشريع	.32	ديوان الخدمة المدنية
.5	ديوان المحاسبة	.33	معهد الإدارة العامة
.6	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	.34	مؤسسة نهر الاردن
.7	وزارة المالية	.35	صندوق الأمان لمستقبل الأيتام
.8	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	.36	جمعية تكية أم علي
.9	دائرة الإحصاءات العامة	.37	مركز العدل للمساعدة القانونية
.10	وزارة العمل	.38	إتحاد المرأة الأردني
.11	صندوق المعونة الوطنية	.39	الإتحاد العام للجمعيات الخيرية
.12	وزارة الداخلية	.40	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
.13	مديرية الأمن العام	.41	الهيئة الخيرية الهاشمية
.14	وزارة العدل	.42	مؤسسة إنقاذ الطفل
.15	وزارة التربية والتعليم	.43	مؤسسات المجتمع المدني
.16	وزارة الأشغال العامة والإسكان	.44	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID
.17	وزارة الصحة	.45	الاتحاد الأوروبي EU
.18	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	.46	وسائل الإعلام المحلية
.19	المركز الوطني للمعلومات	.47	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR
.20	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	.48	منظمه الأمم المتحدة للمرأة UNWOMN
.21	المركز الوطني لحقوق الإنسان	.49	شركات القطاع الخاص
.22	المجلس الأعلى للسكان	.50	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
.23	المجلس الأعلى لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة	.51	وزارة المياه والري
.24	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	.52	وزارة الإدارة المحلية
.25	دائرة الأراضي والمساحة	.53	أمانة عمان الكبرى
.26	وزارة الزراعة	.54	مؤسسة التدريب المهني
.27	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	.55	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
.28	مجالس المحافظات (اللا مركزية)	.56	جامعة الدول العربية

أبرز إنجازات أعمال وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية:

أولاً: مجال تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وطالبيها، عملت الوزارة على مايلي:

أ- إصدار (6) تشريعات ناظمة لعمل الوزارة، كتشريعات داعمة لتقديم خدماتها بشكل افضل، والمتمثلة بالتشريعات التالية:

1. نظام بدائل الإيواء والخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية رقم (62) لسنة 2021.
2. نظام رعاية المسنين رقم (97) لسنة 2021.
3. تعليمات ترخيص دور الحضانات المنزلية لسنة 2021.
4. تعليمات أسس ومعايير إشغال مراكز تنمية المجتمع المحلي من الجمعيات الخيرية رقم (1) لسنة 2021.
5. تعليمات أسس تطبيق نظام الرعاية اللاحقة للأحداث.
6. تعليمات أسس اعتماد جهات تنفيذ التدابير الملحقة بقرار تسوية النزاع في قضايا العنف الاسري لسنه 2021.

ب- تفعيل تقديم (8) خدمات الكترونية، وأبرزها خدمة تسجيل جمعية وخدمة ترخيص حضانة.

ثانياً: في مجال تقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة لها:

1. تعاملت الوزارة خلال عام 2021 مع (13558) متسول ومتسولة منهم (7981) متسول ومتسولة
2. (اقل من سن 18) والباقي (5577) متسول ومتسولة من فئة البالغين.
3. تعاملت الوزارة مع (10982) حالة عنف من خلال مكاتب الخدمة الاجتماعية التابعة للوزارة المنتشرة في كافة المملكة والبالغ عددها (19) مكتب للخدمة الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بما في ذلك مديرية الامن العام.
4. تنفيذاً لسياسة الوزارة في تقديم الخدمات للاطفال المحتاجين للحماية والرعاية خارج إطار الرعاية المؤسسية لدور الايواء، تم خلال عام 2021 تسليم (68) طفل لأسر راعية بديلة ضمن إجراءات قانونية بالتنسيق مع المحاكم المختصه.
5. لغايات توفير خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الاعاقة الذين تستدعي حالاتهم الادخال في دور الايواء للاشخاص ذوي الاعاقة عملت الوزارة على تأمين الخدمات الايوائية لـ (1013) من فئة الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال شراء الخدمات لهم من القطاع الخاص والتطوعي.
6. حرصاً من الوزارة على تأمين الخدمات المتكاملة لكبار السن الذين حرمُوا من الرعاية الاسرية الطبيعية قامت الوزارة خلال عام 2021 بتأمين الخدمات المتكاملة في دور الايواء لـ (176) مسن ومسنة من خلال شراء الخدمات لهم من القطاع الخاص والتطوعي.

7. اتخذت الوزارة إجراءات احترازية لحماية النساء والفتيات المعرضات للخطر لحوالي (1957) منتفعة بالتسيق مع الشركاء حيث قدمت الوزارة الخدمات المتكاملة في الدور التابعة لها.
8. بلغ عدد كفالات الايتام (الجمعيات) حوالي (17589) كفالة.

ثالثاً: المتابعة والرقابة والتفتيش على كافة دور الايواء الحكومية والتطوعية والخاصة.

رابعاً: في مجال تعزيز الإنتاجية وتنمية المجتمعات المحلية:

1. صيانه وانشاء وشراء (83) مسكن لاسر فقيرة وعفيفة.
2. تقديم الدعم لـــ (523248) للاسر الفقيرة والمحتاجة منها (60) الف اسرة مقدمة من الديوان الملكي بواقع (100) دينار لكل أسرة بشكل كابونات شرائية.
3. إعداد الدراسات الاجتماعية لحوالي (57345) اسرة لغايات التوصية للحصول على بطاقات التامين الصحي بالتسيق مع وزارة الصحة.
4. دعم حوالي (181) اسره لغايات اقامة مشاريع مدره للدخل.
5. تقديم الدعم لحوالي (133) جمعية لإقامة مشاريع تنموية ومساعدتها في تحقيق اهدافها وخدمة تنمية المجتمعات المحلية.
6. تأجيل الاقساط الشهرية المترتبة على الأسر المنتجة بواقع (27) الف أسرة خلال عام 2021.

خامساً: تنظيم العمل التطوعي المؤسسي وتفعيلة من خلال:

1. بلغ العدد التراكمي للجمعيات المسجلة حوالي (6610) جمعية منها (3941) جمعية خيرية تقع ضمن اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية مسجلة بموجب قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته.
2. تسهيل مهمة الجمعيات للحصول على موافقة للتمويل الأجنبي حيث بلغ عدد الجمعيات الحاصلة على الموافقات حوالي (196) جمعية.
3. تطبيقاً لقانون الجمعيات تم حل (294) جمعية وتوجيه عقوبة الانذار لـ (41) جمعية لغايات تصويب أوضاعها وفقاً للتشريعات النافذه.

سادساً: للمساهمة في انخراط المرأة في سوق العمل، تشرف الوزارة على (1180) حضانة يستفيد من خدماتها ما يقارب (15.185) طفل.

الإنجازات مصنفة حسب مجالات عمل الوحدات الإدارية

إنجازات مديرية سجل الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات رقم (51) لسنة (2008) وتعديلاته، والنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم (57) لسنة (2010). وتعنى المديرية بتنظيم العمل التطوعي وتفعيله من خلال تسجيل الجمعيات وتقييم أدائها وأنشطتها بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المختصة بعمل الجمعيات وإعداد التقارير السنوية عن اوضاعها وتطوير الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بمستوى أدائها ودعمها على تحقيق غاياتها وأهدافها المنشودة وفق التشريعات الناظمة لعملها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم القيد والإشهار والحل، قسم الدراسات والتطوير، قسم تعديل الأنظمة الأساسية، وقسم التمويل الأجنبي. وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (1) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (1) يوضح إنجازات مديرية سجل الجمعيات للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في المملكة	5792	6161	6497	6707	6610
عدد فروع الجمعيات الاجنبية المسجلة بشكل سنوي	20	15	9	14	12
عدد الجمعيات التي تم حلها	190	250	171	230	294
عدد الشكاوى التي تم استقبالها وإحالتها للوزارة المختصة	11	4	10	10	10
عدد شهادات التسجيل التي تم إصدارها بالإضافة إلى بدل فاقد وبدل تالف	180	195	132	115	105
عدد الجمعيات الخيرية التي صدرت الموافقة على إنضمامها للاتحادات	108	118	138	195	112
عدد الجمعيات التي تم نقل تبعيتها وإعادة تحديد الوزارة المختصة	30	16	10	9	11
عدد طلبات تعديل الأنظمة الأساسية للجمعيات	514	586	540	350	484
عدد طلبات التمويل الأجنبي التي تمت الموافقه عليها	185	154	182	225	196

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العدد التراكمي للجمعيات المسجلة في المملكة عام (2021) بلغت حوالي (6610) جمعية، وهذا مؤشر إيجابي يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية وتحديداً الهدف الاستراتيجي المتعلق:" تنظيم العمل التطوعي وتفعيلة " بما يخدم الفئات المحتاجة للحماية والرعاية وتنمية المجتمعات المحلية.

إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته، أسس دعم الجمعيات، والاتفاقيات الموقعة مع الجمعيات لغايات الحصول على التمويل. وتعنى المديرية بدعم وتقييم المشاريع والموافقة على تمويل المشاريع والتأكد من دقة الاتفاقيات وإدارتها وفقاً لخطة عمل كل مشروع وأهدافه، متابعة إعداد الحسابات الختامية وتدقيقها، إدارة الخطط والبرامج اللازمة لتوثيق العلاقة بين الصندوق والجهات المانحة، والعمل على إستثمار أموال صندوق دعم الجمعيات عن طريق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإستثمارها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإتصال وإدارة المشاريع، قسم محاسبة صندوق دعم الجمعيات، قسم إستثمار أموال الصندوق. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017–2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (2) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (2) يوضح إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات للاعوام (2017–2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
العدد السنوي للجمعيات المسجلة التي حصلت على دعم نقدي من صندوق دعم الجمعيات ودعم الديوان الملكي	322 جمعية بقيمة (603000) دينار	327 جمعية بقيمه (1027000) دينار	232 جمعية بقيمة (529200) دينار	265 جمعية بقيمة (500.000) دينار	403 جمعية بقيمة (948400) دينار
عدد الجمعيات التي حصلت على دعم مشاريع وتم توقيع إتفاقيات معها (موازنة ولامركزية)	28 جمعية بقيمة (333000) دينار	96 جمعية بقيمة (300000) دينار	61 جمعية بقيمة (211.000) دينار	مراجعة أسس الدعم	36 جمعية بقيمة (146500) دينار

يوضح الجدول أعلاه دور صندوق دعم الجمعيات والشركاء في دعم الجمعات لتمكينها من تحقيق أهدافها بما يتوافق مع التشريعات الناظمة لها لخدمة وتنمية مجتمعاتها المحلية الذي يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة والمتعلق بالهدف الاستراتيجي:"المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة".

إنجازات مديرية الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات وتعديلاته رقم (51) لسنة (2008)، والنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم (57) لسنة (2010)، نظام الاتحادات رقم (67) لسنة (2010)، نظام اليانصيب الخيري الاردني رقم (161) لسنة (2019)، نظام جمع التبرعات للوجوه الخيرية رقم (1) لسنة(1957) وتعديلاته. وتعنى مديرية بتشجيع تأسيس الجمعيات والإشراف عليها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الجمعيات المحلية، قسم الجمعيات الأجنبية، قسم تقييم أداء الجمعيات، قسم التدقيق المالي للجمعيات، قسم التدريب والتطوير للجمعيات. وقسم الاتحادات الائتلافات. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) يوضح إنجازات مديرية الجمعيات للاعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الجمعيات المسجلة خلال العام وضمن اختصاص الوزارة	424	299	350	119	216
عدد طلبات الدعم المقدمة من الجمعيات للوزارة	618	720	810	40	178
عدد الجمعيات التي تم تقييم ومتابعة أدائها(لجان التحقيق والتدقيق)	76	257	290	57	57
عدد الجمعيات التي صدر قرار بإنذارها لمخالفتها احكام القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه	12	9	417	7	56
عدد الجمعيات التي تم تشكيل هيئة إدارية لها خلال العام	83	93	95	12	56
عدد الجمعيات الأجنبية التي تم متابعتها وتقييم أدائها	66	85	95	15	83
عدد الجمعيات التي تم حلها خلال العام وصدر قرار بتشكيل لجنة حل (حسب اختصاص الوزارة)	133	169	170	166	132
عدد الجمعيات التي تم مراجعة حساباتها والتي تقل ميزانيتها عن 2000 دينار.	18	19	20	31	28
عدد طلبات المشاريع المقدمة للوزارة عن طريق وزارة التخطيط والتعاون الدولي للجمعيات الأجنبية لتنفيذ مشاريع اللاجئين السوريين والعراقيين	268	528	535	165	411

يبين الجدول أعلاه دور الوزارة في بناء وتعزيز قدرات الجمعيات الخيرية من خلال تقديم الدعم لها وتسهيل مهمتها في الحصول على موافقات التمويل الخارجي، وهذا يصب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي:"المتعلق بتنظيم العمل التطوعي وتفعيلة".

إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام مراكز تنمية المجتمع المحلي رقم32 لسنة 2014، تعليمات برنامج الأسر المنتجة وريادة الشباب المعدلة لسنة(2017)، وتعليمات إدارة صناديق الائتمان المحلي المعدلة وتعليمات برنامج (المنح الصغيرة) تمويل الجمعيات بمشاريع إنتاجية. وتعنى المديرية بتعزيز إنتاجية الأسر الفقيرة من خلال المشاريع الصغيرة والمشاريع التنموية الإنتاجية التي تنفذ من خلال الوزارة والجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي بهدف المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وتقوم المديرية بالإشراف على هذه المشاريع ومتابعتها، والعمل على تدريب المعنيين بتنفيذ هذه المشاريع، كما تقوم المديرية بالإشراف على تدريب الأسر المستفيدة أو المرشحة للاستفادة من برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المحلي على إدارة المشاريع الصغيرة.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم المشاريع الصغيرة والإنتاجية، قسم صناديق الائتمان المحلي، قسم مراكز تنمية المجتمع المحلي، قسم دراسات المساكن والتأمين الصحي، قسم متابعة حالات الفقر، وقسم تنسيق المكارم والمساعدات.

وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الاعوام (2017–2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (4) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء. ويتضح من هذا الجدول دور الوزارة بمجال تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر من خلال تنفيذ مشاريع متناهية الصغر للأسر الفقيرة ورفع مستوى دخلها، بالإضافة إلى دعم الجمعيات الخيرية ومركز تنمية المجتمع المحلي لإقامة مشاريع إنتاجية لصالح الفقراء، وهذا يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وخاصة الهدف الإستراتيجي الذي ينص على: "المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة"، مما يسهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة في المجتمعات الفقيرة وتعزيز دور الجمعيات الخيرية في تقديم أفضل الخدمات لأبناء الأسر الفقيرة.

الجدول رقم (4) يوضح إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر للاعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الأسر المستفيدة من مشاريع الأسر المنتجة	292	276	479	103	203
عدد المشاريع الإنتاجية الممول من حساب برنامج المنح الصغيرة للجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع	25	31	17	1	19
عدد صناديق الإئتمان المحلية المنفذة في الجمعيات ومراكز تنمية المجتمع المحلي	10	10	7	1	11
عدد الأسر المستفيدة من مشاريع صناديق الإئتمان الممنوحة للجمعيات ومراكز التنمية	95	85	60	10	100
عدد فرص العمل التي توفرها مراكز تنمية المجتمع المحلي	296	290	270	128	140
عدد الاتفاقيات التي تم إبرامها وتجديدها مع الجمعيات الخيرية لإدارة وتشغيل مراكز تنمية المجتمع المحلي	-	36	15	23	19
عدد الفعاليات التدريبية والتوعوية التي تم تنفيذها من قبل مراكز تنمية المجتمع المحلي	5446	5500	4999	2067	3691
عدد المستفيدين من الفعاليات التدريبية والتوعوية التي تم تنفيذها من قبل مراكز تنمية المجتمع المحلي	43,984	45000	38,577	22447	38622
عدد الدراسات الاجتماعية المعدة للحصول على تأمين صحي أسر فقيرة	19,000	47182	53,914	44137	57345
عدد الأسر المستفيدة من مساعدات المكارم الملكية والمنظمات كافة (نقدي،عيني)	75,000	110,000	84,566	88.454	87.786

إنجازات مديرية الأسرة والحماية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)، نظام ترخيص دور رعاية المسنين والأندية الخاصة بهم رقم 81 لسنة 2012، نظام ترخيص وإدارة دور رعاية الأطفال الإيوائية رقم (49) لسنة (2009)، نظام رعاية الطفولة من الولادة حتى سن الثامنة عشرة رقم (34) لسنة(1972)، نظام ترخيص دور الحضانه رقم (77) لسنة 2018، تعليمات معدلة للحضانات لعام 2019، تعليمات الحضانات المنزلية لعام 2021، تعليمات ترخيص الحضانات المؤسسية في القطاع العام والخاص والتطوعي رقم (1) لسنة 2013، نظام رعاية المسنين رقم (97) لسنة 2021 تعليمات ترخيص الأندية النهارية للمسنين لسنة 2014، تعليمات ترخيص دور الرعاية الإيوائية للمسنين لسنة 2013، تعليمات انتفاع مجهولي الوالدين الخارجين من دور الرعاية الاجتماعية الإيوائية من مخصصات الزواج لسنة 1997، تعليمات أسس صرف البدل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال لسنة 2013، تعليمات الإحتضان لسنة 2013. وتعنى مديرية الأسرة والحماية بحماية ورعاية الأسرة والأطفال ضحايا المشاكل الاجتماعية، وتعمل على تأمين مستوى حياة لائق يلبي إحتياجاتهم الإنمائية والتربوية. وتعمل المديرية على تلبية إحتياجات الأسر غير القادرة على الإنجاب وذلك بمساعدتهم على إحتضان أطفال بحاجة إلى رعاية، وتلبي بنفس الوقت حاجة الأطفال المحتاجين للرعاية الأسرية وحقهم بالعيش في بيئة آمنة، كما تعنى المديرية بالمحافظة على كرامة كبار السن من الأشخاص المحتاجين للخدمات الاجتماعية الإيوائية، والإشراف على جميع دور الحضانات لضمان تقديم الخدمات المناسبة للأطفال.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم دور الرعاية والحماية، قسم الحضانات، قسم كبار السن، قسم الرعاية اللاحقة، قسم الدمج الأسري، وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (5) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء التي تعكس دور الوزارة في تطبيق سياسات إجتماعية لصالح فئة الأطفال من خلال توفير خدمات الرعاية النهارية لهم في دور الحضانة المرخصة، إضافه إلى تطبيق سياسة المساهمة في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال إنخراطها في سوق العمل وتوفير سبل الراحة لها عبر إيداع أطفالهن في دور الحضانه أثناء فترة العمل.

الجدول رقم (5) يوضح إنجازات مديرية الأسرة والحماية للاعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد دور الحضانة التراكمي المسجلة	1106	1330	1414	1437	1180
عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دور الحضانة	22120	46550	49490	50295	51185
عدد المسنين المنتفعين في دور كبار السن	364	363	357	372	367
عدد المستفيدين من كبار السن من خدمات دور الرعاية الإيوائية على نفقة وزارة التنمية الاجتماعية	156	165	170	176	176
عدد الأطفال المعاد دمجهم في أسرهم	91	231	252	306	308
عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دور الرعاية الإيوائية	857	876	752	643	911
عدد خريجي دور الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة المندمجين في المجتمع والمستفيدين من برنامج الرعاية اللاحقة.	40	105	115	100	109
عدد الأطفال المستفيدين من الأنشطة اللامنهجية والمنهجية.	857	876	876	635	911
عدد الأشخاص الذين تم تقديم مساعدات مالية لهم (رعاية لاحقة).	100	200	250	11	71
عدد الأطفال المحتضنين.	14	19	23	8	7
عدد الأطفال الذين تم دمجهم في أسر بديلة (برنامج الإحتضان، برنامج الرعاية الأسريه البديلة).	32	37	80	69	61

ويشير الجدول أعلاه على السياسات التي تنتهجها الوزارة بمجال الرعاية البديلة للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية من خلال إستبدال الرعاية المؤسسية للأطفال بالرعاية الأسرية الطبيعية لضمان عيش الطفل في بيئة طبيعية، مما يسهم في عملية الدمج الأسري والمجتمعي لهؤلاء الأطفال، وهذه السياسات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الإستراتيجي: المتعلق "تطوير الخدمات الاجتماعية والإرتقاء بنوعيتها وجودتها.

إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)، نظام المساعدات للأحداث رقم (48) لسنة (1959)، نظام الرعاية اللاحقة رقم (67) لسنة (2016)، نظام دور حماية الأسرة رقم(48) لسنة (2004)، نظام دور إيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الإتجار بالبشر رقم (30) لسنة (2012)، نظام دور إيواء المعرضات للخطر لسنة(2016)، وتعنى المديرية بحماية الأحداث الواقعين في نزاع مع القانون من المشكلات والسلبيات الاجتماعية التي أدت إلى مخالفتهم للقانون، وتوفير بيئة سليمة وتقدم الخدمات المتكاملة لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، مساندة الأسر ضحايا العنف المنزلي وأسر السجناء لحمايتهم من الآثار السلبية للعنف ومساندة الأسر في حال غياب عائل الأسرة، كما تعمل المديرية على حماية المرأة ضحية العنف بإيجاد المأوى الآمن والخدمات المتكاملة لها، وإعداد برامج الرعاية اللاحقة والحياة المستقلة للنساء والفتيات المعنفات.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم دور التربية والتأهيل، قسم حماية ضحايا الإتجار بالبشر، قسم الحماية من العنف الأسري، قسم الخدمات الاجتماعية، قسم مكافحة عمل الأطفال، وقسم مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة.وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017–2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (6) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

يوضح الجدول أدناه دور الوزارة بتوفير البيئة السليمة لرعاية الأحداث المخالفين لقانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 الذين بلغ عددهم عام (2021) حوالي (1923) حدث تم إدخالهم دور تربية وتأهيل الأحداث لتقديم البرامج المتكاملة لهم (النفسية،التربوية،التعليمية،الاجتماعية،والتأهيلية) التي من شأنها أن تساهم في إعادة دمجهم في أسرهم والمجتمع، وتقديم خدمات الحماية والرعاية لـ (595) امرأة تم إدخالهن لدور الوفاق الأسري، وتقديم الدعم الاجتماعي لضحايا العنف الأسري البالغ عددها (10982) من أجل إعادة توفيق أوضاعها الأسرية والاجتماعية وتأمين سبل الأمن لها، إضافة إلى عقد اتفاقيات التعاون والشراكة مع الجهات المعنية بتقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة، وهذه السياسات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق: "تطوير الخدمات الاجتماعية والإرتقاء بنوعيتها وجودتها".

الجدول رقم (6) يوضح إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الأحداث الداخلين في دور تربية وتأهيل الأحداث.	2347	2588	2722	1901	1834
عدد الأحداث المكررين الداخلين في دورتربية وتأهيل الأحداث	542	629	476	454	303
عدد الأحداث المنتفعين من دور تربية وتأهيل الأحداث الذين تم تدريبهم مهنيا لسوق العمل.	655	523	636	593	916
عدد الأحداث الموقوفين في دور تربية الأحداث.	2101	2180	2422	1633	1560
عدد الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث.	246	408	300	268	274
عدد الأحداث الخارجين من دور الأحداث ويعيشون مع أسرهم	2309	2531	2741	1950	1815
عدد الأحداث الذين لم يتم حجز حريتهم وتم إنتهاء قضـــاياهم بالتسوية في مكاتب الخدمة الاجتماعية/ شرطة الأحداث.	1245	3223	4425	2146	1923
عدد قضايا الأحداث المحولين إلى المحاكم.	3496	5511	4292	4000	4431
عدد الأحداث الموضوعين تحت إشراف مراقب السلوك بموجب قرار قضائي.	96	87	198	200	94
عدد الحالات التي تعاملت معها مكاتب الخدمة الاجتماعية في شرطة الأحداث.	4142	5139	6335	6099	5707
عدد الأحداث المودعين في نظارات الأحداث.	4936	5640	5363	4337	3391
عدد دراسات الحالة الاجتماعية المقدمة لحالات العنف الأسري من مكاتب الخدمات الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة وأقسامه.	5617	6708	10720	10375	10982
عدد النساء المعنفات اللواتي تم إيداعهن في دور الوفاق الأسري.	345	542	344	373	595
عدد النســـاء المعنفات المندمجات في أســـرهم والخارجات من دار الوفاق الأسري.	295	440	299	411	411
عدد السيدات والفتيات المعرضات للخطر المعاد دمجهم في المجتمع بنجاح.	110	131	138	180	130
عدد النزلاء في مراكز الاصـــلاح والتأهيل الحاصـــلين على الخدمات الاجتماعية.	6551	5474	7656	5191	5218
عدد الحالات التي يتم التعامل معها في دار كرامة لضـــحايا الإتجار بالبشر.	99	165	30	16	68
عدد الأحداث المحولين لبرنـامجي تنفيذ خـدمـة مجتمعيـة للمنفعـة العامة وحضور برنامج تأهيل نفسي اجتماعي بموجب قرار القاضي.	–	–	89	102	159

إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وبدائل الإيواء:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017)، نظام مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (40) لسنة (2014)، نظام إعفاءات مركبات الأشخاص ذوي الاعاقة رقم (27) لسنة (2019)، نظام مراكز التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة(10) لسنة(2017)، وتعليمات التسجيل والقبول والإنتفاع للأشخاص ذوي الإعاقة الإيوائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لسنة (2016). وتعنى مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة برعاية وتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم خدمات الإرشاد والتوعية لأسرهم ومؤسسات المجتمع المدني بهدف دمجهم بالمجتمع. وتنمية القدرات والإعتماد على الذات. كما تشرف المديرية على مراكز ومؤسسات الأشخاص المعوقين في القطاعين الحكومي والتطوعي والخاص ومتابعة إجراءات ترخيصها وتقييم أدائها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ويتكون الهيكل التنظيمي لمديرية الأشخاص ذوي الإعاقة من الأقسام التالية: قسم المراكز والمؤسسات، قسم التدريب وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، قسم المتابعة والتقييم الفني، وقسم الإشراف التربوي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (7) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

يبين الجدول أدناه أن الوزارة عملت على تقديم البرامج و الخدمات التعليمية والتدريبية والتأهيلية للأطفال ذوي الإعاقة العقلية البالغ عددهم (898) شخص، وشراء الخدمات النهارية والإيوائية الشاملة لـ (1013) شخص من ذوي الإعاقة على نفقة الوزارة، كما تتطلع الوزارة خلال الفترة القادمة إلى تطوير سياستها في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تفعيل برنامج التأهيل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد بدائل مرحلية ودائمة للمراكز الإيوائية وتطويرها لتصبح مراكز نهارية دامجة، وهذه الإنجازات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الإستراتيجي المتعلق: "تطوير الخدمات الاجتماعية والإرتقاء بنوعيتها وجودتها".

الجدول رقم (7) يوضح إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز تشخيص الإعاقات	6725	11724	1554	-	-
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز التأهيل المهني/ الوزارة	117	35	36	33	38
عدد الأشـــخاص من ذوي الإعاقة المســـتفيدين من الخدمات الإيوائية التابعة للوزارة	560	565	551	565	557
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين تم تأهيلهم مهنيا في مراكز التأهيل المهني (الخريجين) الوزارة	49	18	11	33	8
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز المنار التابعة للوزارة	745	710	710	830	890
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم شراء الخدمة لهم من مراكز القطاع الخاص والتطوعي على نفقة الوزارة	1328	1380	1298	1050	1013
عدد الأشـخاص من ذوي الإعاقة الموجودين في مراكز القطاع الخاص والتطوعي التي تشرف عليها لوزارة	5090	4900	4910	1063	1122
عدد وحدات(برامج) التدخل المبكر التي تم اســتحداثها في مراكز الاشخاص ذوي الاعاقة.	-	-	3	9	16
عدد الاطفال ذوي الإعاقة المســـتفيدين من خدمات التدخل المبكر	-	-	87	131	298
عدد الأسر المستفيدة من خدمات التدخل المبكر.	-	-	85	127	298

كما عملت وحدة بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في إعداد الأنظمة والتعليمات الداعمة لتقديم خدمات بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات النهارية الدامجة، إضافة إلى بناء وتعزيز معارف ومهارات الموظفين في مجال بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم مجموعة من المنتفعين لغايات شمولهم في برامج بدائل الإيواء.

إنجازات مديرية الشؤون القانونية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وكافة التشريعات الناظمة لعمل الوزارة، وتعنى المديرية بإعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات اللازمة لعمل الوزارة، وتقوم بتقديم المشورة القانونية في مجال القرارات الإدارية، والإتفاقيات العربية والدولية، والعقود والإتفاقيات الخاصة بعمل الوزارة، وإعداد لوائح الدعاوى أمام المحاكم الحقوقية والشكاوى أمام المحاكم الجزائية والنيابة العامة، والردود على الإستدعاءات المقدمة أمام محكمة العدل العليا، وتنظيم كافة الوثائق اللازمة لها.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية:قسم متابعة القضايا والمساعدة القانونية، قسم الإتفاقيات والعقود، قسم الإستشارات القانونية والتشريعات، وقسم حقوق الإنسان.وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (8) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (8) يوضح إنجازات مديرية الشؤون القانونية للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الإتفاقيات المعدة والمدققة والمعتمدة	266	247	131	150	266
عدد مسودات مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تم رفعها للجهات ذات العلاقة بأمرها	4	13	7	15	24
عدد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تم رفعها من الوزارة للجهات ذات العلاقة بأمرها وتم إقرارها بالجريدة الرسمية	2	2	4	1	6
عدد المشورات القانونية المقدمة	3246	1974	1879	1700	1891
عدد الردود التي تمت على الإستدعاءات واللوائح الواردة من المحاكم (تبليغات)	210	185	150	145	269

تبين الإنجازات الوارده في الجدول أعلاه سعي الوزارة الى تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمتعلقة بتطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية، وذلك من خلال مراجعة التشريعات وتحديثها وفق سلسلة الإجراءات التشريعية المعتمدة إضافة الى صياغة الإتفاقيات التي تسهم في عملية تقديم الخدمات للفئات المستهدفة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية.

إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعنى هذه المديرية برسم السياسات الاجتماعية وإعداد الدراسات وتحليل البيانات الإحصائية والظواهر الاجتماعية لإيجاد الحلول. وتقوم المديرية جلب التمويل البرامج والمشاريع الخاصة بعمل الوزارة. كما تعنى المديرية برسم سياسات دمج مفهوم النوع الاجتماعي ووضع استراتيجياته، ومتابعة متغيراته. وتعمل المديرية على متابعة العلاقات الخارجية مع الجهات الداعمة والممولة وتطبيق الاتفاقيات والالتزامات المترتبة عليها حسب الأصول، وتقوم المديرية بمتابعة برامج ومشاريع وقرارات جامعة الدول العربية.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية:قسم السياسات الاجتماعية، قسم التعاون الدولي، وقسم إدارة المشاريع والتمويل، قسم النوع الاجتماعي، وقسم إدارة الأزمات ورصد الظواهر الاجتماعية، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية عام (2020-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (9) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول ادناه يوضح إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات لعام (2020-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات	
	2020	2021
عدد المقترحات والمبادرات التي تم تقديمها للجامعة العربية بشكل سنوي	3	2
نسبة الانجاز في تحقيق مؤشرات الاتفاقيات والمنح الدولية	%30	%40
عدد الباحثين والاكاديميين الذين تم تسهيل مهامهم لإجراء الدراسات	33	30
عدد التقارير التي تم اعداداها بأدماج النوع الاجتماعي	2	3
عدد الأدلة التي تم اعداداها بادماج النوع الاجتماعي	1	1

يتضح من الجدول اعلاه بأن الوزارة تسعى دوماً الى ايجاد الدعم من خارج المخصصات المالية المرصودة في موازنتها لعام (2021) وذلك من خلال استقطاب التمويل لدعم برامجها وتقديم خدماتها للفئات المستهدفة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية، وهذا يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة وخاصة الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير وبناء الشراكات ومأسستها وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الاجتماعي.

إنجازات مديرية الأبنية والمساكن:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام الأشغال الحكومية رقم (71) لسنة (1986) والأنظمة المعدلة له، نظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة رقم (70) لسنة 1973، نظام شراء العقارات لصالح الحكومة رقم (68) لسنة 2014، تعليمات الاستفادة من مساكن الأسر الفقيرة، وتعليمات الانفاق على مساكن الأسر العفيفة. وتعنى المديرية بتأمين سكن كريم للأسر الفقيرة وصيانة المساكن القائمة لهم، وإنشاء أبنية جديدة لمؤسسات ومراكز الوزارة وتأهيل وتطوير الأبنية القديمة وصيانتها، واستئجار الأبنية اللازمة للوزارة، والمشاركة في ترخيص أبنية المؤسسات الاجتماعية العائدة للقطاع الخاص، ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الأبنية، قسم الصيانة، قسم الأراضي والاستملاك، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (10) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

يتضح من الجدول أدناه قيام الوزارة بتنفيذ اجراءات لتطوير البنية التحتيه لأماكن تقديم الخدمات التابعة لها، وتوفير المأوى والمسكن الملائم للأسرة الاشد فقراً لتمكينها من القيام بوظائفها الاساسية. وهذه الاجراءات والبرامج تصب في تحيق الاهداف الاستراتيجية الخاصة الوزارة والمتعلقة في: تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز، والمساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة.

الجدول رقم (10) يوضح إنجازات مديرية الأبنية والمساكن للآعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد مساكن الأسر الفقيرة التراكمي التي تم إنشاؤها أو شراؤها أو صيانتها منذ بدء البرنامج عام 2003	1766	1832	1931	1932	2015
عدد المستفيدين من مساكن الأسر الفقيرة التي تم إنشاؤها وشراؤها أو صيانتها	438	432	495	5	457
عدد الدراسات الاجتماعية المعدة للإستفادة من خدمة فلس الريف.	-	350	385	150	180
عدد المساكن التي تم إيصال الخدمات لها	80	85	100	100	70
عدد الأبنية التي تمت صيانتها المملوكة والمستأجرة	40	52	19	17	43

إنجازات مديرية التطوير المؤسسي:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2015، نظام تحسين الخدمات، ومنهجيات عمل تطوير الاداء المؤسسي المعتمدة. وتعمل المديرية على الاشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة وتأهيل الوزارة للمشاركة في جوائز الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية،تقديم الدعم الفني لحوسبة العمليات والأنظمة في الوزارة، صيانة الشبكات، تسهيل عملية تطبيق مشاريع الحكومة الإلكترونية في الوزارة، كما تشرف المديرية على إدارة المعرفة وتطوير المخزون المعرفي، وتساهم في تطوير وسائل وقنوات الاتصال الداخلي والخارجي.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم تطوير الاداء المؤسسي، قسم الدعم الفني والشبكات، قسم البرمجة والحكومة الإلكترونية، قسم إدارة وتحسين الخدمات، وقسم المتابعة والتقييم.وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال عامي (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (11) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (11) يوضح إنجازات مديرية التطوير المؤسسي لعامي (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد مستخدمي البريد الإلكتروني في الوزارة.	841	870	860	885	889
عدد التطبيقات المحوسبة والخدمات الالكترونية التي تم استحداثها.	4	6	8	12	12
عدد الوحدات الإدارية المربوطة على الشبكة مع الوزارة.	62	64	67	67	67
عدد الخطط الاستراتيجية التي تم إعدادها من لجنة التخطيط بمؤشراتها.	1	1	1	1	1
عدد خطط عمل المديريات في المركز التي تم إعدادها بمؤشراتها.	18	18	18	18	19
عدد خطط عمل المديريات في الميدان التي تم إعدادها بمؤشراتها.	41	41	41	41	41
عدد المستويات الإدارية في المركز والميدان التي تم مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية.	59	59	59	59	60
عدد الخدمات الالكترونية المستحدثة	2	5	8	-	-
عدد التقارير السنوية التي تم إعدادها واعتمادها.	1	1	1	1	1

ولغايات تطوير الخدمات عملت الوزارة على تنفيذ خطة التحول الإلكتروني لتسهيل وصول الخدمات الاجتماعية لطالبيها، حيث وفرت عملية الربط الإلكتروني مع شركائها في تقديم الخدمات بشكل إلكتروني،كما عملت الوزارة على تطوير وتحديث موقعها الإلكتروني الذي اشتمل على نماذج إلكترونية لطلبات حق الحصول على المعلومات واستقبال الشكاوى والتواصل مع المواطنين. وعملت الوزارة على ربط (67) وحدة إدارية ميدانية تابعة لها، اضافة الى مشاركة المديرية في اعداد العديد من الدراسات والاستراتيجيات ، وابرزها: المشاركة في اعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2022-2026، والمشاركة في اعداد هيكلة الوزارة.

وهذه الإجراءات والإنجازات تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة، وبالتحديد الهدف الإستراتيجي المتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

إنجازات مديرية الشؤون الإدارية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام المشتريات الحكومية رقم 28 لسنه 2019 وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبه، وتعنى مديرية الشؤون الإدارية بتأمين كافة احتياجات الوزارة من المواد واللوازم، ومتابعة عمليات شرائها واستلامها وصرفها وتخزينها وإدارة المستودعات ومراقبة عمليات الجرد الدوري، وتعمل المديرية على تأمين الخدمات اللازمة كالإتصالات وعمليات الصيانة والنظافة لكافة مرافق الوزارة، وتقوم بتنظيم تناقل المراسلات الصادرة والواردة من وإلى الوزارة؛ وتقوم بتأمين احتياجات الوزارة من وسائل النقل ومتابعة صيانتها وإدارة حركتها وتنقلاتها.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم اللوازم والإمداد، قسم الديوان، قسم الخدمات المساندة، قسم الحركة، قسم المشتريات والعطاءات، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (12) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (12) يوضح إنجازات مديرية الشؤون الإدارية للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
العدد التراكمي لوسائط النقل	243	243	243	245	270
نسبة الأجهزة في الوزارة إلى عدد الموظفين	%70	%95	%98	%100	%100
عدد العطاءات التي تم طرحها لغايات إمداد الوزارة من مواد إغاثة وقرطاسية وأجهزة وأثاث	75	111	120	52	68
عدد دفاتر سجلات الرحلات التي تم صرفها لقسم الحركة/ الوزارة	1250	1101	1535	1377	2000
عدد العطاءات التي تم طرحها لغايات الخدمات المساندة لسنة كاملة	2	2	3	4	2
عدد الوثائق التي تم أرشفتها إلكترونيا	55.07	62511	66282	41961	56421
عدد الاسر المستفيدة من المساعدات العينية التي تقدمها الوزارة بالتنسيق مع المعنيين من حساب الموازنة والتبرعات	9120	12915	20702	31601	64850

يبين الجدول أعلاه دور مديرية الشؤون الإدارية في عملية تقديم الخدمات المساندة للوحدات الادارية من اجل تقديم خدماتها بكفاءة وهذا يرتبط بالهدف الاستراتيجي المتعلق "تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز" كذلك المساهمة في التخفيف من معاناة عدد من الاسر الفقيرة بمساعدتها في تأمين بعض احتياجاتها من المواد الغذائية وبعض مواد الاغاثة في الحالات الطارئة.

إنجازات مديرية الموارد البشرية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام ديوان الخدمة المدنية رقم (82) لسنه (2013)، وتعنى المديرية بالمشاركة في وضع سياسات الموارد البشرية وتطوير الاستراتيجيات والأنظمة والبرامج المتضمنة جميع عمليات الموارد البشرية وتطبيقها بكفاءة وبما يضمن توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على العمل حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة؛ وإدارة شؤونها ومتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بها من تاريخ الاستقطاب ولغاية الانفكاك عن العمل؛ وتطوير قدراتها ورفع كفاءتها بتدريبها وتأهيلها باستمرار من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة وتحسينها. ويتكون هيكلها التنظيمي من: قسم تخطيط الموارد البشرية، قسم بيانات وسجلات الموارد البشرية، قسم إدارة الموارد البشرية، قسم تنمية الموارد البشرية. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (13) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (13) يوضح إنجازات مديرية الموارد البشرية للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الموظفين الذين تم تعينهم بوظائف قيادية بموجب خطة الإحلال والتعاقب	4	8	9	6	8
عدد بطاقات الوصف الوظيفي التي تم إعدادها ومراجعتها	321	120	223	171	270
عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال العام	81	57	82	54	44
عدد الموظفين الذين تم تعديل اوضاعهم الوظيفية .	47	32	45	45	71
عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها	291	397	188	78	94
عدد البرامج المقترح تنفيذها في الخطة ضمن موازنة الوزارة ومنضمن احتياجات الموظفين	23	15	26	24	31
عدد الموظفين الذين تم إيفادهم في بعثات دراسية	3	6	2	-	1
عدد الطلبة الذين تم تدريبهم كمتطلب لإكمال دراستهم الجامعية	75	128	105	51	72

يلاحظ من الجدول اعلاه بأن الوزارة تسعى إلى تعزيز وبناء قدرات العاملين لديها من خلال تعزيز المعارف وتحسين المهارات لديهم لتمكينهم من القيام بمهماهم المنصوص عليها في بطاقات الوصف الوظيفي، اضافة الى توظيف هذه المعارف والخبرات في سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالاحلال والتعاقب الوظيفي، وهذا يساهم في تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز".

إنجازات مديرية الموارد المالية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، النظام المالي رقم (3) لسنة (1994)، وتعنى مديرية الموارد المالية بإدارة الأنشطة المتعلقة بالمسائل المالية والتي تشتمل على إعداد مشروع موازنة الوزارة بالتنسيق مع جميع المديريات والوحدات الإدارية، وإعداد الحسابات الشهرية والختامية على اختلاف أنواعها، وتوزيع وصرف الموارد المالية المتاحة حسب خطة الإنفاق المقررة، كما تساهم المديرية بالعمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطة الوزارة الاستراتيجية من المصادر المتاحة. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية:قسم المحاسبة، قسم التدقيق المالي، قسم الرواتب، قسم الصرف المالي، قسم الأمانات. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (14) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (14) يوضح إنجازات مديرية الموارد المالية للآعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة المبالغ التي تم إنفاقها من إجمالي مخصصات الوزارة المرصودة في موازنة الوزارة من خلال الموقف المالي.	% 95,50	%87,200	%84,900	% 96.6	%96.9
نسبة الإنجاز من المشاريع الرأسمالية الممولة/ المرصودة ضمن الموازنة الرأسمالية.	% 99,1	%69,800	%69,9	% 86.5	%93
إجمالي السقوف الممنوحة من قيمة إجمالي الحولات الصادرة خلال العام.	30,420,000	32,610,000	35,600,000	29,525,000	31700000
إجمالي قيمة الشيكات المصروفة من إجمالي قيمة الشيكات الصادرة.	30,321,422	30,258,908	33,802,831	28,160,356	30399424

يبين الجدول أعلاه دور مديرية الموارد المالية في إدارة العمليات المالية وإدارة موازنتها السنوية للوزارة من اجل رفدها بالمخصصات المالية لبرامجها ومشاريعها وهذا يرتبط بالهدف الاستراتيجي المتعلق "تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز"

إنجازات مديرية الاتصال:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعنى هذه المديرية بإبراز صورة إيجابية عن الوزارة ونشاطاتها وتنظيم العلاقة مع وسائل الإعلام وتكوين رأي عام مساند لوزارة التنمية الاجتماعية وقضاياها الإنسانية.

ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإعلام، قسم التوعية والتثقيف المجتمعي، قسم العلاقات العامة، قسم المسؤولية المجتمعية. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (15) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (15) يوضح إنجازات مديرية الاتصال للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد حملات التوعية والتثقيف التي تم تنفيذها (دعم خارجي)	150	82	282	13	31
عدد حملات التوعية المجتمعية (الوزارة)	410	1171	410	41	574
عدد المثقفين الذين تلقوا دورات تنشيطية	74	41	65	8	23
عدد المثقفين المنفذين لحملات التوعية (دعم خارجي)	74	41	65	8	23
عدد المثقفين المنفذين لحملات التوعية المجتمعية (الوزارة)	41	41	41	41	41
عدد المستفيدين من حملات التوعية المجتمعية (الوزارة)	4864	13241	9572	615	5817
عدد رسائل التوعية المنشورة إلكترونيا	1322	1115	1220	2400	245
عدد الفعاليات والندوات والمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل المتعلقة بأعمال الوزارة التي تم متابعة تنفيذها	14	99	10	5	5
عدد الفعاليات والأنشطة والبرامج المنبثقة عن مديريات مركز الوزارة والميدان التي تم نشرها من خلال صفحة الفيسبوك	388	1415	1500	1100	1150
عدد الأفلام المصورة الخاصة بالوزارة وتصويرها ومونتاجها	4	3	2	1	12
عدد التقارير الصحفية المنشورة	92	528	350	400	340
عدد الدعوات المختلفة لوسائل الإعلام والصحفيين	192	256	300	100	150
عدد الجولات الميدانية لتغطية جولات الوزير	42	97	100	50	55
عدد المراسلات والمخاطبات الإعلامية الصادرة	311	649	550	1100	111
عدد الإعلانات المنشورة في وسائل الإعلام	50	99	50	71	75

مؤشرات قياس الأداء	الإنجـــازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد وكالات الأنباء ومحطات التلفزيون والإذاعة التي تغطي نشاطات الوزارة بشكلي يومي	60	636	50	50	55
عدد المواقع الإلكترونية التي تغطي أخبار الوزارة	150	150	150	150	150
عدد الحالات الإنسانية المرصودة والمنشورة في الإعلام التي يتم متابعتها	70	49	90	100	120
عدد حملات التوعية المجتمعية(السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير).	138	451	396	-	470
عدد المثقفين المنفذين لحملات التوعية المجتمعية(السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير).	41	41	41	-	41
عدد المستفيدين من حملات التوعية المجتمعية (السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير).	6708	10335	7143	-	650
عدد المستفيدين من حملات التوعية الوالدية (دعم خارجي)	3352	600	2210	279	366

يلاحظ من الجدول أعلاه الدور الوقائي التي تقوم بها الوزارة للحد من الظواهر السلبية وتعزيز الظواهر الايجابية وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بـ "المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة".

إنجازات وحدة الرقابة الداخلية:

تم إنشاء وحدة الرقابة الداخلية في وزارة التنمية الاجتماعية استنادا لبلاغ دولة رئيس الوزراء رقم (31) لسنة 1992 حيث أصبحت وحدة الرقابة أحد أهم الأدوات التي تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرارات السليمة وصولاً للمحافظة على المال العام. حيث تقوم الوحدة بالرقابة على الأعمال المختلفة بالوزارة المالية والفنية والإدارية بالإضافة للمديريات والمراكز الحكومية والخاصة والتطوعية التي تديرها أو تشرف عليها الوزارة بالإضافة للتدقيق على القرارات الصادرة لضمان صحتها وعدالتها وعدم التعسف باتخاذها وانطباقها مع القوانين والتشريعات النافذة: نظام الرقابة الداخلية رقم (3) لسنة 2011 وتعديلاته، التشريعات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية.

وتتكون هذه الوحدة من الأقسام التالية: قسم الرقابة والتدقيق المالي، قسم الرقابة والتدقيق الإداري، وقسم الرقابة والتدقيق الفني. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (16) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (16) يوضح إنجازات وحده الرقابة الداخلية للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
التدقيق على مستندات النفقات والأمانات.	12859	13858	13224	15142	20024
الرد على الشكاوى من كافة الجهات الرقابية وانهائها حسب الأصول	50	65	75	56	44
زيارة للتدقيق المالي والإداري والفني على الوحدات الحكومية والخاصة والأهلية والتطوعية بمافيها المديريات والمكاتب والمراكزالتابعة لها موزعة	220	238	154	385	317
عدد الكتب الصادرة التي تم تدقيقها	21050	28585	26922	14669	18519
عدد الزيارات تنفيذاً لاوامر الدفاع للعام 2020	–	–	–	5325	19571
عدد المواطنين والمنشأت والموظفين المخالفين لاوامر الدفاع	–	–	–	501	853
عدد لجان التحقيق والتدقيق المشكلة في الوزارة	–	–	–	–	147
عدد المخالفات الناجمة عن تطبيق الحوكمة	–	–	–	–	149

يلاحظ من الجدول اعلاه دور الوزارة في ضمان سلامة إجراءات القرارات الادارية والمالية بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بـ "تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز".

إنجازات وحدة خدمة الجمهور:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعنى باستقبال متلقي الخدمة وتقديم الخدمة لهم بالتنسيق مع المديريات المعنية، ومتابعة الطلبات الواردة إلى الوزارة، والقيام بإجراء دراسات الحالة الاجتماعية والإستدعاءات التي يتم تحويلها من وإلى الدوائر المعنية. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإرشاد والتوجيه، قسم الإغاثة. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (17) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (17) يوضح إنجازات وحده خدمة الجمهور للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المراجعين الذين اتم استقبالهم	29133	23199	23315	19324	18903
عدد متلقي الخدمة الذين تم استقبالهم وقدمت الخدمة لهم من خلال وحدة خدمة الجمهور مباشرة	12847	5366	4355	5875	4477
عدد متلقي الخدمة الذين تم استقبالهم وقدمت الخدمة لهم بالتنسيق مع المديريات المعنية في الوزارة	16286	11676	12397	9240	9739
عدد الشكاوي الخارجية والداخلية التي تم استقبالها	158	347	610	1860	938
عدد الشكاوي التي تم الرد عليها داخليا وخارجيا	158	348	610	1860	938
عدد الاقتراحات الخارجية والداخلية التي تم استقبالها	14	51	67	25	9
عدد الطلبات الكلي المقدمة للحصول على المعلومات وليست اختصاص	–	–	–	168	219
عدد الطلبات الكلي المقدمة للحصول على المعلومات وتم الرد عليه	–	–	–	12	26
عدد المراجعين الذين تم استقبالهم في قسم الاغاثة	6057	6157	5563	4209	6874
عدد الدراسات الاجتماعية والطلبات الداخلية والخارجية التي تم استقبالها للاستفادة من حساب الاغاثة للحالات الطارئة	1786	2600	2620	1098	2248
عدد الاسر المستفيدة وتم مساعدتها من حساب المساعدات الطارئة	866	914	544	727	320
عدد المستفيدين من خلال مبادرات واتفاقيات خارجية مبرمة في قسم الاغاثة	1418	2044	131	512	1638

يوضح الجدول أعلاه دور الوزارة في تطبيق ادوات تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمتعلقة بالدليل الإرشادي لمكاتب خدمة الجمهور ومنهجية الشكاوي والاقتراحات الحكومية، اضافة الى دور الوزارة بتطبيق الاجراءات لضمان حق الحصول على المعلومات من أجل "تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

إنجازات وحدة مكافحة التسول:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 للعام 2020 وتعنى وحدة مكافحة التسول بالحد من ظاهرة التسول تطبيقا للنصوص القانونية رقم (389) من قانون العقوبات، قانون الاحداث، قانون مراقبة سلوك الاحداث وقانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بضبط المتسولين ورعاية وتأهيل المحكومين منهم بموجب أحكام قضائية. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم ضبط المتسولين، قسم مراكز رعاية وتأهيل المتسولين. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017-2021) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (18) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (18) يوضح إنجازات وحدة مكافحة التسول للأعوام (2017-2021)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات				
	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المتسولين الذين تم ضبطهم عليهم من فئتي البالغين والأحداث	4290	4350	4135	5406	13558
عدد المتسولين البالغين الذين تم ضبطهم	3093	3593	2496	2993	5577
عدد المتسولين الأحداث الذين تم ضبطهم	1197	1200	1639	2413	7981
عدد حملات التسول التي تم تنفيذها	4220	5210	4800	6192	4436
عدد المنتفعين المستفيدين من الخدمات الايوائية في المراكز التابعة لوحدة التسول	-	-	-	-	1788

يتضح من الجدول اعلاه دور الوزارة في عملية إعادة تأهيل فئة المتسولين لضمان توفير الحماية والرعاية لهم، وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الاهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بـ " تطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها ".

ابرز التحديات التي تواجه عمل وزارة التنمية الاجتماعية

1. قدم بعض التشريعات الاجتماعية.
2. نقص الكوادر البشرية المتخصصة في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية.
3. زيادة الطلب على خدمات الاجتماعية المقدمة.
4. نقص الموارد المالية الخاصة بالانفاق على خدمات الحماية.
5. ضـــعف اســـتجابة الوزارة للتحول الرقمي الإلكتروني الناتج عن التكاليف اللازمة لتطوير البنية التحتية الحاســـوبية والربط الإلكتروني وأنظمة المراقبة لحماية المنتفعين وتطوير قواعد البيانات بغرض إدارة حالة المنتفعين إلكترونيا.

ابرز التطلعات المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية خلال عام 2022

1. استكمال إجراءات عكس اعادة هيكلة وزارة التنمية الاجتماعية بعد الانتهاء من الاجراءات الرسمية حسب الاصول بما في ذلك صدور النظام الاداري للوزارة في الجريدة الرسمية.
2. اطلاق الخطة الاســـتراتيجية للاعوام 2022-2026 التي تضـــمنت أبرز محاورها تحســـين البنية المؤسسية للوزارة، الادماج الاجتماعي للفئات المحتاجة للحماية والرعاية، تحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية.
3. اسـتكمال مراجعة وتطوير التشـريعات الناظمة لعمل الوزارة بما في ذلك التشـريعات المتعلقة ببدائل الايواء للاشخاص ذوي الاعاقة وكذلك استحداث قانون عصري للعمل الاجتماعي في الاردن.
4. استكمال اتمتة خدمات الوزارة وتقديمها بشكل إلكتروني للمواطنين وطالبيها.